

كروا اذ شككتم على الروح ان الاصل في هذه المرة انه حيض فيؤخذ باطلا ثم حتى يتحقق
ما يمتنع ولا يتحقق ما في جسد الصلوات ويحكم بانقضاء عدتها بعبثه ويحكم بالطلاق
المعاقب بعد ان يترك من الاطعام فالتحقيق هنا كسرا والركن انما يثبت
في الدم بانها متعاقبة والحيض انقسام المتعاقبة سبعة مهيمة وغيرها وكل
منها ما مشتقة او متعاقبة او متعاقبة اما ذكره للغير والوقت او لا سبعة لها او
لاضها ذكره الاخر والبتة هو انما يشار الى ما يند لها الدم والمتعاقبة هي التي سبق
لها حيض وظهر كسابق القرص به سنة او تم الدم على هيئة واحدة او انقسم الى قوتين
وضعيف وانفقت ذلك كما دلت اوصافها لان الشك في وقت الحيض وانما السبب
تغير العادة فمنه وحده ومن الحيض ما يوقى عليه لثبته ظهر كان من
الدم زها في انقطاع وقت الحيض يوما ثمان مرات ثلاثة ايام هذا على خمسة
عشر يوما ثم انقطع الدم بعد الثلاثة الاخيرة الاربعة على خمسة عشر يوما
ما في ثلاثة الاخيرة الاربعة على اكثر لحيض دم فساد لا مر حيض
وكونه في الحيض وخرج يتم انقطع الدم بعد الاربعة قال الشيخ ابن حجر فان كانت متعاقبة
فغير مهيمة او متعاقبة عملت بعد ذلك كما لوه في المرات الخمسة المعهودة
اول الشهر ثم ثمانية عشر يوما ثم عاد الدم واستمر يوما وليلة من اول
الاحد عشر لحيض وتبدية مع وروده عنه بانها علمت ان الثلاثة الاخيرة
انقضت حيضا من ثوبه قبله واقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما
واضيق في غير ذلك الحيض اول من بعده في غيرها باقله لان الفلك
الربيع ان يغير اكثره وكذا انقضى الحيض لا يترك ان يجره اكثره ولا يبعث ان يكون
الضيق في غيره الفلك بل يكون اجمالا الدم لا يتبدد كونه قدر الحيض
والفلك المفسر عما ذكره في اليوم والليله فاكثر بغير الاكثر ويجاوزه قال
الشيخ الكبير بعد كذا تقدم الان بيان الاكثر في ذكره يوم وليلة فاكثر من
على خمسة عشر يوما وحده في علمه كما في المنهاج اسم طاق الدم الحار
مع طلقها فليس حيض كما انه ليس بنفاس وكفله الحار مع الورد وكونه
ليس بنفاس لتقدمه على نزل الرحم من الحار فدم فساد ما لا يتصل بحيض
قبله فان اتصل به كان حيضا كما تقدم قال الشوبري في النظر في المراد بالانصاف
فكاهو بالفضل لو اذن من قضية قول حيضها انه لا بد ان يتبينه يوم وليلة
تليها ملامح في نزلها حكم بالحيض مجرد رؤية الدم ثم ان تجاف عن بلوغ اليوم
والليلة تليها انه ليس بحيض لو برت الدم وكانا بالحيض ثم ماتت قبل بلوغ
يوم وليلة انما لا يغير الحكم بل هو حيض بل حكمه في نزلها في بيان ما لو جاوز

دم المرات خمسة عشر يوما وليس بالمستحقة وتقدم ان لها سبعة اهل الاطعام
مهيمة او لا وتكونها اما متعاقبة او متعاقبة او غير متعاقبة ان سبعة اهلها وهي التي
اما ما سبعة للغير والوقت او للغير والوقت او للغير فقال
مشيها ما بالمتعاقبة المهيمة ان عبده ايجاز الدم اكثر لحيض وكانت ارض غير
وتها اكثر لحيض وتبين المستحقة متعاقبة كسرا والركن انما يثبت
الدم مهيمة بان نزل في بعض الايام دما قويا في بعضها ضعيفا كالاسود
والاحمر فهو اياها احمر ضعيف بالنسبة الى الاسود والاحمر قوي بالنسبة
الى الصفر والاشقر قوي على الاحمر وهو اياها الصفر قوي على الاحمر
وتسا له راحة كهيئة التي هي لاربعة له والحيض انما يثبت من الرقيق والمراد
بالضعيف الضعيف المحض نال في حقه ما يملكه في حقه من الوسط
الاربعه فالاربعه ما صفا منه من الحيض ونق وقوة لعنك اكثر من مفاصله بمرح
اولا ومن ما يراه منها فانه راحة بمرح على غيره والتحسين على غيره والمصلحة انما
حيست اقسام اسود والاحمر والاشقر واكثرها لها المربعة او صاف
لانها اما مجرد عن التحن والتفن اولها او باصداها قال الشيخ الشوبري فاذا
اروتها
ضربها فاحترق اوصاف الاول الاربعة في اوصاف الثا في الاربعة يحصل ستة
عشرا ضربها في اوصاف الثا في الاربعة يحصل الاربعة وستون ضربها في اوصاف
الرابع الاربعة يحصل ما بينك وستة وستون ضربها في اوصاف الخامسة الاربعة
يحصل الاربعة وعشرون صورة فان استوفى في اوصافها كان اولها اكثر
من الثاني والاول والآخر اجزاها اما بالتحن او بالسنن والاجزها في الاعتبار
بالسوق لثبوت وكذا الركن اسود باجدها والآخر اجزاها وان اسود تحن واسود
صنن او هو تحن او صنن واسود مجرد فاستحق محضها نصف وان
طال واهتمت من ذلك استحقاقه ثلث مرات يوما وليلة رسو دما اتصل
به الضعيف وتاد يسين لان اكثر الطهر لثبوتها يوما وليلة رسو دما اتصل
لثبوتها ثلث مرات خمسة سوا او خمسة حرة وكهسته شقرة ثم اطبقت
الصدرة في ايام الصغرة حيض لايها اقل ما معها والفقير في ثلثه شرط
أحدها ان لم يقص عن اكله ابر الحيض وهو يوم وليلة وثا فيها ما اثنا ليله
يقول ولا غير ايجاز اكثره وهو خمسة عشر يوما متصلة لان الحيض لا يزيد
على ذلك كما اشار الى ان ثلثها قبله وانقص الضعيف عن اقل طهر وهو خمسة
عشر يوما قال الرافعي في شرطه هذا الشرط لانها لا تزيد ان ختم الضعيف على
والثوبية كونه كهيته ولا يمكن ذلك في ذلك الضعيف خمسة عشر يوما قال
المصنف في شرطه الموقوف وانما يستحق في القيد ان الشوبري في الضعيف عن